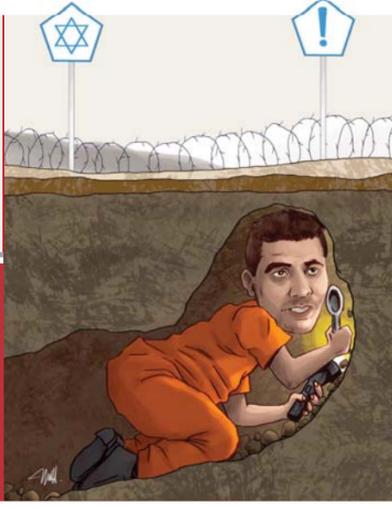




محمد منير
أنقذ الأغنية المصرية
من نفق مظلم

15ص



زكريا الزبيدي
من التمثيل
إلى قصة
الهروب الكبير

13ص



عودة الظواهري
لطمأنة طالبان

7ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 14/09/2021

صفحة 07

السنة 44 العدد 12179

Tuesday 14/09/2021

44th Year, Issue 12179

العرب

من الذي تغير.. مصر أم إسرائيل أم الاثنان

يُعد شيخ العداوة المستمرة ويضع اطرا
مصلحية لتقريب المسافات.

وذكرت الرئاسة المصرية في بيان لها قبيل عقد لقاء السيسي - بينيت أنه "يتناول الباحث حول عدد من الموضوعات الثنائية بين الجانبين في مختلف المجالات، وسبل وجهود إعادة احياء عملية السلام، فضلا عن مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية".

وتجد القاهرة وتل أبيب في السلام الاقتصادي مدخلا مناسباً لتطوير العلاقات بينهما، وتم تحقيق اختراقات كبيرة فيه ولا يلقى الحساسية والتعقيدات نفسها التي يواجهها الملف السياسي ويمثل صيغة مقبولة للحكومة اليمينية في إسرائيل التي لا تريد مفاجات تخرج مكوناتها المتطرفة وتختبرها في محك المفاوضات مع الفلسطينيين.

ووصل التطور في العلاقات إلى تزايد معدل التنسيق الأمني، وبلغ التعاون الاقتصادي بين الجانبين حد قيام مصر باستيراد الغاز الطبيعي العام الماضي من إسرائيل لإعادة تسليبه وتصديره في محطتي أدكو ودمياط المطلتين على البحر المتوسط في شمال مصر إلى أوروبا بموجب اتفاق لمدة 15 عاماً بقيمة 15 مليار دولار.



عبدالرؤف الريدي
نجاح التفاهات يتوقف
على تجاوز الجمود بشأن
القضية الفلسطينية

ويمثل التدهور الاقتصادي الحاصل في غزة هاجسا كبيرا لمصر لأنها تخشى من حدوث انفجار بسبب تداعياته بالقرب من حدودها، وحاولت ترميمه الفترة الماضية عبر خطة لإعادة الإعمار لا تزال تواجه عقبات من حركة حماس التي تسيطر على القطاع.

كما تواجه عقبات من إسرائيل التي تصر على استمرار حصارها للقطاع من دون ممانعة كبيرة لتخفيف حدة أوضاعه شريطة إيجاد آلية لإعادة الإعمار حماس من تحقيق استفادة كبيرة من المساعدات ومن فتح المعابر قد تؤدي إلى تهديدها.

واقترح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد الأحد خطة لتحسين الظروف المعيشية في غزة مقابل التزام حماس بتهدئة طويلة الأمد.

القاهرة - أشارت القمة بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى أن التغيير في رؤى الطرفين وحساباتهما يدفعهما نحو المزيد من التفاهم في المجالين الأمني والاقتصادي كإرضية يمكن البناء عليها في الشق السياسي لاحقا، وإن ما يجمعهما أكبر من موضوع غزة والترتيبات الأخيرة لوقف الحرب.

وهدف اللقاء الذي عقد الاثنين في شرم الشيخ التي شهدت في السابق كما سياسية إقليمية استدعاء هذه الرمزية للإبقاء بأن مصر قادرة على تحريك أمور تجردت في السنوات الماضية ومستعدة للتعاون مع إسرائيل للمدى الذي يوفر الهدوء في المنطقة.

ويقول مراقبون إن مصر تغيرت وإسرائيل أيضا بما انعكس على شكل العلاقة الثنائية بينهما وطريقة التفكير في معالجة بعض القضايا، وإن الأولى وجدت أن التحولات التي حدثت في معدل التنسيق الأمني، وبلغ التعاون الاقتصادي بين الجانبين حد قيام مصر باستيراد الغاز الطبيعي العام الماضي من إسرائيل لإعادة تسليبه وتصديره في محطتي أدكو ودمياط المطلتين على البحر المتوسط في شمال مصر إلى أوروبا بموجب اتفاق لمدة 15 عاماً بقيمة 15 مليار دولار.

ويضيف المراقبون أن تل أبيب وجدت أن علاقاتها في المنطقة العربية تساهم تطورها وتمدها حال استمرار السلام باردا مع القاهرة التي لم تكن مرتاحة لمسار من التطبيع لا يمر عبرها. وأكد عبدالرؤف الريدي سفير مصر الأسبق في واشنطن أن خروج التنسيق المصري - الإسرائيلي إلى العلن يقود إلى معالجات كثيرة بشأن الأزمات الإقليمية، لأن تل أبيب لها تأثير في ملفات متعددة بالمنطقة وترى أن القاهرة تمسك ببعض خيوطها.

وأضاف "العرب" أن نجاح التفاهات المشتركة يتوقف على خلخلة الجمود الذي يعترى موقف الحكومة الإسرائيلية بشأن القضية الفلسطينية، لأن مصر تتعامل مع هذا الملف كقضية مصيرية مرتبطة بأممها القومي والعربي الذي لا فصل فيه ولن تتراجع عن موقفها بشأن تهدة الأوضاع في غزة وحل الدولتين.

لم تغير مصر ثوابتها وتقديراتها الاستراتيجية من إسرائيل أو العكس، فمما تغير هو البيئة الإقليمية التي شهدت تحولات تفرض على كل جانب إعادة ترتيب أوراقه وأولوياته بشكل

الحشد الشعبي يستبق الانتخابات وقانون التجنيد الإلزامي ويعيد المفصولين

إعادة المفصولين تحد مباشر لمساعي الكاظمي للإمساك بالملف الأمني



هنا ينتهي نفوذ الكاظمي

مع مصالح الميليشيات وقد تدفعها إلى خلق مناخ من التوتر والعنف يجبره على مراجعة خطواته.

وترتبط فصائل الحشد بأحزاب موالية لإيران تخوض الانتخابات للمرة الثانية بعد انخراط قياداتها في العمل السياسي. وكان عدد عناصر الحشد قبل إعادة العناصر المفسوخة عقودهم، أكثر من 160 ألفا.

بدوره قال أحمد الأسدي الناطق باسم تحالف الفتح، الجناح السياسي للفصائل المنضوية تحت الحشد الشعبي، "اليوم (الاثنين) وافقت وزارة المالية على مناقلة الأموال المخصصة لإعادة 30 ألفا عقودهم".

وفسخت عقود غالبية هؤلاء العناصر بين 2015 و2018 لأسباب مختلفة من بينها الغياب وعدم الإلتزام بالدوام.

وتشكل الحشد الشعبي عام 2014 إثر فتوى أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني بعد اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية لثلث أراضي العراق وانهايار قطاعات الجيش.

وفي نهاية عام 2016 أقر البرلمان قانونا ينظم عمل قوات الحشد وأصبح قوة عسكرية رسمية تخضع لقيادة القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء.

عاما من الغائسه، وهو قرار يحمل في طياته مسعى لتغليب البعد الوطني داخل المؤسسة العسكرية بعد أن اخترقتها الميليشيات وأغرقتها بعناصرها. وترى الميليشيات في هذا القرار تهديدا لنفوذها خاصة أن الشباب، بمن في ذلك المنتسبون إلى الطائفة الشيعية، باتوا يكرهون الميليشيات والأحزاب الحليفة لها ويحملونها مسؤولية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية في البلاد، وهم إن نجحوا في الحصول على نقل داخل الجيش فسكنون إحدى أولوياتهم مواجهة الاختراقات والحد منها.

كما أن الشباب العراقيين باتوا أكثر وعيا بالدور التخريبي لإيران في العراق، ونجاحهم في أن يدخلوا المؤسسة العسكرية بقوة سيهني تهديد نفوذ الجارة الشرقية واستحضار الماضي في مواجهتها.

لأجل ذلك تريد الميليشيات التي تعيد ثلاثين ألف عنصر من المفصولين أن تضع الكاظمي أمام الأمر الواقع، ما قد يجعله يتراجع عن إعادة الخدمة الإلزامية بسبب تكاليفها. كما أن عودة هذا الرقم الكبير من منفذي الجرائم إلى الحشد، الذي هو في الأصل يدخل تحت رقابة رئيس الوزراء، يمكن أن تكون رسالة تهديد مباشرة لخياراته التي تتعارض

الاقتراع بما يحقق تطوعات الشعب". وتتوجس الأحزاب الشيعية من نتائج الانتخابات خاصة أن الآلاف من المظاهرين قد احتجوا عليها بشدة في معالقتها الرئيسية وسط العراق وجنوبه، لذلك سيكون من الضروري أن تتجه لتزوير الانتخابات ولو باعتماد القوة واللجوء إلى عمليات منفلتة ينفذها العناصر الذين ستمت إعادةتهم.

وشهدت انتخابات 2018 النسبية الأكبر من المقاطعة الشعبية وبلغ عدد المشاركين في تلك العملية أقل من 20 في المئة من عدد سكان العراق، وذلك مؤشرا على أن الشارع العراقي غاضب على الأحزاب الحاكمة، وأنه قد يلجأ إلى التصويت العقابي ضدها لفائدة قوائم محسوبة على أنصار انتفاضة تشرين.

والانتخابات المبكرة هي أبرز الوعود التي تقدم بها الكاظمي الذي تسلم السلطة في أعقاب انتفاضة شعبية اندلعت في أكتوبر 2019 ضد الهيمنة الحزبية والفساد المستشري داخل أروقة أحزاب السلطة.

ولا يستبعد المراقبون أن تكون خطوة إعادة الآلاف من المفصولين من عناصر الحشد ممن تعلق بهم جرائم هادفة إلى قطع الطريق أمام قرار الكاظمي إعادة العمل بقانون التجنيد الإلزامي بعد 18

بغداد - أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق إعادة 30 ألف عنصر فسخت عقودهم في السنوات الأخيرة إلى العمل، في خطوة قال مراقبون عراقيون إنها تأتي في توقيت مدروس، فهي تستبق الانتخابات المقررة في العاشر من الشهر القادم، كما تستبق قرار حكومة الكاظمي بالعودة إلى العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية بالنسبة إلى الجيش، ما عد وقتها رسالة هادفة إلى الحد من نفوذ ميليشيا الحشد.

وقال فالح الفياض رئيس الهيئة في مؤتمر صحافي "اليوم (الاثنين) تمكنا من أن نصل إلى هذه النقطة والموافقة على استيعاب 30 ألفا من المفسوخة عقودهم". وأوضح أن تمويل ذلك سيكون "من موارد الهيئة الخاصة وليس بفلس واحد من خارج ميزانية الهيئة".

ويعتقد المراقبون أن قرار إعادة المفصولين هو رسالة مباشرة إلى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي يسعى لتكمين الحكومة من الإمساك بالملف الأمني، وهو أمر لا يقبل به الحشد الشعبي ويرى فيه استهدافا له كقوة جامعة للميليشيات التي نجحت في اختراق المؤسسات الأمنية والعسكرية وتفوقت عليها في السيطرة على الوضع والظهور بمظهر الجهة الأكثر فاعلية وتنظيما ولاء لإيران.

ومن الواضح أن الحشد لم يستغ تصريحات الكاظمي بشأن تامين الانتخابات وجلب مراقبة دولية، وهو ما قد يقود إلى نتائج لا تخدم مصلحة الأحزاب الدينية التي تتبعها الميليشيات، ولذلك تم الاستنجاد بثلاثين ألف عنصر من الذين تم التخلي عنهم بسبب جرائم مختلفة، وعودتهم تعني أن الميليشيات مستعدة لأقصى درجات العنف من أجل تامين مصالحها ومن ورائها مصالح إيران في وجود برلمان حليف لها.

وكان رئيس الوزراء العراقي قد قال السبت "أنجزنا بحمد الله وإصرار كل متطلبات العملية الانتخابية، ولاسيما مسألة تأمينها، والحفاظ على نزاهتها بمراقبة أمنية دولية، كما وفرنا كل احتياجات مفوضية الانتخابات وعلى أعلى المستويات من تمويل وتامين ودعم، لضمان إجراء

فالح الفياض
استوعبنا 30 ألفا من
المفصولين وتمويلهم
من موارد الحشد

قطر تطلق المرحلة الثانية من تأهيل طالبان بإقناع المتشككين

التحضير لعرض شروطها على الآخر لتحصيل الاعتراف. والتقى الشيخ محمد برئيس وزراء حكومة طالبان ومسؤولين كبار آخرين في كابول الأحد.

ويعتقد المراقبون أن الخطاب الجديد لطالبان -القائم على إظهار الرغبة في الانفتاح على الغرب- هو نتيجة نضائح قطرية هادفة إلى إظهار قدرة الدوحة على التأثير على الحركة وجلبها إلى مربع الاعتدال.

ويشير هؤلاء إلى أن أهم نقطة بالنسبة إلى قطر هي جر طالبان إلى تبني الخطاب الذي يريده الغرب بشأن الموقف من الإرهاب والتعبير عن استعدادها لأن تكون في صف التحالف الدولي لمواجهة داعش.

طمأنه الغربيين بأن الحركة جاهزة لتقديم تلك الضمانات، وخاصة ما تعلق بأوضاع النساء، وهذا موجه بصفة خاصة إلى الذين يظهرون بعض الشكوك مثل فرنسا. لكن دون أن يكون الهدف من وراء ذلك الإقناع تحصيل اعتراف سريع أو الحصول على مواقف حاسمة.

وقال وزير خارجية فرنسا إن هناك أسئلة حول تعهدات طالبان بشأن تعليم النساء ومنحهن حقوقهن. وأكد أن "عددا قليلا جدا" من الرعايا الفرنسيين -يقدر بالعشرات- مازال عالقاً في أفغانستان. ومن مصلحة طالبان أن يبقى الموقف ضبابيا إلى حين قدرتها على الإمساك بالوضع والسيطرة على الجيوب التي تبقت لخصومها عسكريا وسياسيا، ثم

فضفاضة بشأن المسائل التي برروا بها تدخلهم العسكري في السابق، كنوع من الغطاء الأخلاقي والسياسي مقابل الانفتاح على نظام طالبان الجديد والتعاون معه. ومن الواضح أن وزير الخارجية القطري عاد من عند طالبان وعلى أجدنته

قطر تمضي في الإيحاء بأن طالبان حركة ناضجة ولدي قياداتها قدرة على المناورة تمكنا من تقديم ضمانات وعود إلى المجتمع الدولي

ويقدم وزير الخارجية القطري نفسه كوسيط محايد بين الغرب وطالبان، وأنه راح إلى كابول وعاد ليقول إن الأمور عادية، وأنه اقنع قادة طالبان -الذين يوجد أغلبهم على لوائح الإرهاب- بالحوار مع المجتمع الدولي، وأنه عاد ومعه رسائل هؤلاء إلى الغرب.

ويستفيد الشيخ محمد بن عبدالرحمن في تامين دور الوساطة الذي يريد أن يلعبه بين طالبان وخصومها الغربيين من حقيقة أن الولايات المتحدة وحلفاها في أوروبا يريدون العودة إلى أفغانستان والحفاظ على مصالحهم بدل تسليم البلاد إلى الصين وقوى إقليمية، لكن شريطة أن يتلقوا إشارات تعاون من الحركة، ولو في شكل تصريحات

ويعتقد مراقبون أن قطر تمضي في الإيحاء بأن طالبان جهة سياسية ناضجة وأن لدى قياداتها قدرة على المناورة تمكنا من تقديم ضمانات وعود إلى المجتمع الدولي، والالتزام بالشروط التي يدعوها الجميع إلى الالتزام بها، وخاصة ما تعلق بمنع تنفيذ محاكمات صورية وتصفيية خصوصها السياسيين والعسكريين، واحترام حرية الإعلام وحرية الدين الذي يتعارض مع النظرة الدينية المتشددة للحركة، وخاصة احترام حقوق النساء في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة، في الوقت الذي تدافع فيه الحركة عن فكرة أن المرأة وجدت لتبقي في البيت.

الدوحة - بعد نجاحها في جلب حركة طالبان إلى مربع التنسيق مع الدول الغربية لتسهيل إجلاء الأجانب والأقنان الذين تعاملوا معهم، وهو ما مهد لتلين موقف الولايات المتحدة، سرت قطر إلى المرحلة الثانية من تأهيل الحركة بإقناع المتشككين في قدرتها على تغيير قناعاتها وأدائها، وعلى رأس هؤلاء المتشككين فرنسا.

وقال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، في مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي جان إيف لوريان في الدوحة، إن دور بلاده محايد وإن قطر دعمت طالبان إلى التحاور مع المجتمع الدولي.